بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي
الرفع تكون الجملة اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية
فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف ترجح
الرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تناسب في الرفع
والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا اسمية غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المعنى
واما باعتبار المبنى فالصغرى اقرب ه ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور
بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما فانها كانت من حروف الشرط لكنها
ما سبقت ... اختير الرفع مع غير الطلب واختير النصب مع الطلب وكذا يجب
نصب الاسم المذكور بعد حرف التحضيض وهي هلا والا ولولا ولوما
وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا
نحو ان زيدا ضربته ضربته مثال الحرف الشرط وهلا زيدا ضربته مثال الحرف التحضيض
وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فانه زيدا
فيه وان كان يظهر في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار
فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكنه يظهر بعد تعمقا

النظر انه

لنصب لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مثاله ص

النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره
لكنه لم يجب لو سلط عليه هو او مناسبه اعني اذهب فانه قلت لا نسلم
المناسب في اذهب فلعله مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة
المعلوم فيكون التقدير ازيدا يلابس الذهاب به او يلابس احد بالذهاب به
او اذهب احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع
اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرتم مفقود واذا كان الامر كذلك فالمختار
فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية
فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف فيما يختار فيه النصب وكذا اي
مثل ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو
ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا
كل شيء في الزبر فعلوه في الزبر فان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان
صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام
الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف
ظاهر الاية فان المعنى المقصود افاد المقصد ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر

Copyright © King Saud University